

القاهرة في: ٨ يناير ٢٠٢٠

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى المبادرة الصادرة بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ بشأن الأشخاص الاعتبارية سواء المتخذ أو غير المتخذ بشأنهم إجراءات قضائية من العملاء ذوى المديونيات المشكوك في تحصيلها والرديئة (فتتا جدارة ائتمانية ١٠،٩)، والبالغ رصيد مديونياتهم أقل من ١٠ مليون جنيه، وفي ضوء الدور الذي يقوم به البنك المركزي المصري من متابعة القطاع السياحي لما يُمثله من أهمية كونه أحد ركائز الاقتصاد القومي لما يدره من عائد من النقد الأجنبي ويوفره من فرص عمل، وتيسيراً على العملاء غير المنتظمين بقطاع السياحة في السداد، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٠ الموافقة على إصدار مبادرة للقطاع السياحي وفقاً للمحددات التالية:

١. تسري المبادرة على الأشخاص الاعتبارية العاملة في قطاع السياحة من العملاء غير المنتظمين الذين تبلغ حجم مديونياتهم ١٠ مليون جنيه فأكثر (بدون العوائد المهمشة) طرف البنك الواحد سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم إجراءات قضائية.
٢. يبدأ سريان المبادرة اعتباراً من تاريخه وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٣. حال قيام العميل خلال فترة المبادرة وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالسداد النقدي أو السداد العيني (في حالة قبول البنك للسداد العيني) لنسبة ٥٠% أو أكثر من رصيد المديونية يتم ما يلي:
 - أ. الحذف من قوائم الحظر بنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I - Score) والإفصاح عنه كعميل مبادرة لمدة سنتين من تاريخ سداد نسبة الـ ٥٠% كمعلومة تاريخية فقط.
 - ب. عدم سريان حظر التعامل فيما يخص هذه المديونية.
 - ج. التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم فور اتفاق العميل مع بنوك التعامل علي شروط السداد.
 - د. تحرير كافة الضمانات الخاصة بتلك المديونية.

٤ . تحدد قيمة الإعفاء من المديونية وفقاً لما يقرره البنك في ضوء الدراسة الائتمانية للعميل. وذلك مع التأكيد على ضرورة إجراء الدراسة الائتمانية للعملاء بحيث يكون المنح بناءً على الجدوى الائتمانية للحالة المعروضة والاعتماد على إيرادات المشروع كمصدر لسداد المديونية، و تفادي الافراط في الحصول علي كفالات شخصية و ضمانات – و من بينهما شيكات الضمانة – من العملاء..

برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بالمبادرة المذكورة اعتباراً من تاريخه، مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة منها، والتي من بينها التأكد من إبلاغ العملاء الذين ينطبق عليهم ما تقدم بموجب خطابات مسجلة بالإضافة لوسائل الاتصال الأخرى، مع مراعاة اتمام التصالح بما يتفق وصحيح القانون.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

طارق عامر